موسى زينل الذي لا يُنسى

معن البياري

لستُ أنسى أن موسى زينل (1945) كان أول من جالستُه من أهل الثقافة القطريين لمّا بدأتُ إقامتي (الأولى) في الدوحة خواتيم ذلك الصيف، قبل 29 عاماً، وذلك في مكتبه، وكيلاً لوزارة الإعلام والثقافة للشؤون الثقافية. ولستُ أنسى علوّ المعرفة والثقافة الذي وقعتُ عليه في شخصه، وكذا فائض اللطف فيه. أتذكّرها تلك الجلسة، ثم مناسبات بلا عدد كنت ألقى فيها موسى زينل، في أنشطة ثقافية عديدة، سيّما مسرحية وتشكيلية وموسيقية، وهو الذوّاقة العتيد. أستدعيها إلى هذه السطور، وفيّ شعور ثقيلٌ بأسى، بعد أن باغتنا نبأ رحيل هذا الرجل المحترم، المثقف النشط، قبل يومين، فنعاه أصدقاؤه ومعارفُه وعموم أهل الفنون والإبداعات والثقافة والتربية والتعليم والإعلام في قطر، وكلهم في إحساسٍ بخسران كبير، إذ يفقدون أحد الرعاة الذين ساهموا، بجدّ ومثابرةٍ، في إبراز أعمالِهم وإبداعاتهم في داخل بلدهم وخارجه منذ عقود، وقد جعلته خدمتُه، في مختلف مواقعه التي تولّى المسؤوليات فيها، أحد ألمع الخبراء الفاعلين الميدانيين العرب في مجال التنشيط الثقافي والفني، ودعم الطاقات والكفاءات والقدرات في المسرح والتشكيل والآداب والفنون المشهدية وغيرها. ولهذا الاعتبار، استحقّ وسام الفارس الفرنسي في الفنون والآداب بدرجة فارس، وكذلك تكريم ملك الأردن له بوسام الكوكب، فضلاً عن تكريماتٍ خليجيةٍ وعربيةٍ عدّة. وهذا صديق الراحل، الوزير السابق، ورئيس مكتبة قطر الوطنية، حمد بن عبد العزيز الكواري، يقول عنه، في مرثيةٍ شفيفة، إن موسى زينل «لم يبخَل على امتداد عقود في بذل الجهد من أجل تطوير وتعزيز حضور بلده وتمثيلها في الداخل والخارج».

قال الراحل إنه شعر في يوم تعيينه مدير إدارة الثقافة في وزارة الإعلام القطرية (خلفاً لعميد الصحافة القطرية ناصر العثمان)، في العام 1981، بسرور بالغ، لأنه كان يوماً غيّر مجرى حياته، وأحسّ بأن هذه المسؤولية كانت تلبّي طموحاته، وتفجّر الطاقات في شخصه. وقد تأكّد هذا في عمله لاحقاً سنوات طويلة، بذل في أثنائها مجهوداً كبيراً في التعريف بالموروث الثقافي المتنوع لبلده، وبفنونها القديم منها والحديث. وقد نشط في تنظيم المعارض والأنشطة الخارجية في بلدان عديدة، بدافع الحرص على إبراز إبداعات الفنانين القطريين، في الغناء والموسيقى والتشكيل والمسرح الذي بدا أنه الميدان الأقرب إلى ميوله الخاصة، وهو الذي شارك ممثلاً في شبابه، إبّان كان طالباً في الثانوية، ثم في أثناء دراسته الآداب في دار العلوم في القاهرة، والتي سجّل فيها لدراسة الماجستير من دون أن يكملها.

وقد عكف على تشجيع المواهب المسرحية، وتأمين كل دعمٍ لازم لفرقٍ وأنشطةٍ ومهرجاناتٍ وأعمالٍ مسرحية، ومن ذلك الاحتفاليات السنوية في اليوم العالمي للمسرح، بالتوازي مع استقطاب خبراتٍ عربيةٍ من أساتذة المسرح وفنّانيه العرب، وهو الذي واكب، باهتمام خاص، حركة المسرح الناهضة في قطر، منذ بدايات عبد الرحمن المنّاعي وزملائه في مطالع السبعينيات، وذلك كله إلى جانب اعتنائه الخاص بالمسرح المدرسي. وقد أشار موسى زينل، في مقابلةٍ معه، إلى ما عرفه هذا النشاط من مستوىً متقدّم في الثمانينيات، فتأهّلت، في ذلك العقد (وبعده) مسرحياتٌ قطرية لنيل جوائز عربية رفيعة في مهرجاناتٍ كبرى، قرطاج وغيره.

منذ عمله في إدارة النشاط الثقافي في جامعة قطر بُعيْد تأسيسها في 1973، وصولاً إلى موقعه مستشاراً لوزير الثقافة في 2008، (وقد كان نِعم المستشار ونِعم المعين، على ما كتب حمد بن عبد العزيز الكواري)، ثم تقاعده، ظلّ موسى زينل منشغلاً بكل ما يخدم النهوض الثقافي في بلده، وهو الذي كانت له شبكة واسعة من العلاقات مع مؤسّسات العمل الثقافي والفني الخليجي المشترك، وكذا المؤسسات الرسمية والأهلية في البلاد العربية. وفي الوُسع أن يعدّ واحداً ممن أتقنوا الأداء والفاعلية والحضور في العمل الثقافي، الدبلوماسي في واحدٍ من وجوه عِدّة له، وغير الدبلوماسي أيضاً.

رحم الله موسى زينل، اسماً قطرياً خليجياً عربياً لا يُنسى.

صناعة الزعيم في العراق

أحمد سعداوي

يتأثر الناس في العراق بالانجازات، وجزء من تراجع شعبية صدّام حسين في التسعينيّات أنّه صار مُقيَّد اليد، ولم يعد يستطيع الإنفاق بسخاء مثلما كان يفعل في السبعينيّات والثمانينيّات. والسبب الأبرز في أنّ الناس كانت تتمنّى زوال نظامه أنّها كانت تريد رفع العقوبات الاقتصادية الخانقة، وربّما كانت الدبّابات الأميركية المُتقدّمة باتجاه بغداد، في شتاء 2003 وربيعه، أسرع من خطط النظام في ذلك الوقت لتصفية ملفّ التزاماته مع الأمم المُتّحدة، وهو ما تحرّك به على عجلٍ في أواخر عام 2002، بعد فوات الأوان.

لو نجح صدّام في تخفيف العقوبات الاقتصادية، وفي إنعاش الاقتصاد العراقي، لاستطاع إعادةَ بناء سمعته في الداخل. كان قرار تأميم شركات النفط في العراق في 1972، ثمّ الزيادة العالية في أسعار النفط إثر أزمة حرب 1973، بسبب قرار الدول العربية حظر تصدير النفط للضغط على الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة في 1967، بالإضافة إلى الاستثمار في البنى التحتية النفطية وتوسيع كفاءة المنشآت النفطية العراقية، هذه العوامل كلّها ضخّمت من الموارد في يد الحكومة العراقية التي كان يشغل صدّام حسين فيها منصب نائب الرئيس في تلك الأوقات. غالبية الناس لم ينشغلوا كثيراً بتقييد الحرّيات السياسية، ولا بالاعتقالات أو بالملاحقات الأمنية، وكانوا يشعُرون بأنّهم يعيشون في العصر الذهبي للعراق الحديث، بسبب الانفاق الهائل على البنى التحتيّة والمرتّبات ومختلف القطاعات الحيوية.

تكرّر الشيء نفسه مع تولّي نوري المالكي رئاسةَ الوزراء دورتين (2006 – 2014)، إذ تجاوزت أسعار النفط في وقتها حاجز المائة دولار، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج النفطي في العراق، مع بدء جولات التراخيص للاستثمارات الأجنبية، وما زال جزءٌ من شعبية المالكي مديناً للإنفاق الذي بذله في تلك الفترة، ليس في قطاعات التنمية والبنى التحتية فقط، وإنّما لشراء الولاءات السياسية أيضاً.

يميل النظام الريعي الأحادي، الذي يراكم الثروة في أيدي السلطة التنفيذية، إلى إنتاج زعاماتٍ من نوعي صدّام حسين ونوري المالكي وغيرهما، وتواجه الأحزاب والتيّارات السياسية المنافسة صعوبةً في مواجهة هذا النوع من الزعامات الصاعدة على أموال الريع، لأنّه، حتّى مع اعتماد شرعية صناديق الاقتراع والانتخابات الديمقراطية، فإنّ نجاح متولّي السلطة التنفيذية في تحقيق تنمية، وإنْ بحدود دنيا، سيرفع من رصيده الشعبي، بما يُغطّي غيره من المنافسين الذين يعرفون أنّ المواهب الشخصية ليست المُحدّد الأساسي في صناعة الزعيم في العراق، وإنّما هالة السلطة والانفاق الحكومي السخي.

إنّها المعضلة التي يواجهها أقطاب تحالف الإطار التنسيقي (الشيعي) اليوم مع رئيس الوزراء محمد شيّاع السوداني، فقد كانوا يُعوّلون، في بداية تولّيه منصبه، على أن ينجح في كسب ودّ الشارع العراقي الناقم عليهم، والمُشكّك أصلاً في شرعيتهم السياسية، ولكنّ نجاحه يبدو أنّه لم يصبّ بمنافعه في خزائنهم السياسية. ويشعر قادة «التنسيقي» بأنّه ألقى بهم خلف ظهره، وهو ماضٍ في ترتيب أوراق ولايته الثانية.

يتأثر عراقيون كثيرون بإنجازات البنية التحتية في الطرق والجسور التي يعمل عليها السوداني، كذلك يُقدّرون أنّه من سياسيّي الداخل، ولم يأتِ مع الاحتلال، وأنّ لديه تاريخاً وظيفياً مهنياً، فهو ابن المؤسّسة البيروقراطية العراقية، وليس مُجرّد سياسيٍّ بقفّازات بيضاء. كما أنّ لهيئته ومنطقه البسيط والمتواضع تأثيراً يبعث على الثقة. وهذه كلّها ستفعل فعلها مع صناديق الاقتراع في انتخابات 2025، بغضّ النظر عن رأي النُخبَة النقديّ في سياسات السوداني، ومدى استقلاليته أو حدود قدرته على الإنجاز والعمل.

وفي حال نجا السوداني من المحاولات الحالية لإضعافه وتحجيم حركته من قوى «الإطار التنسيقي»، فالمُرجّح أن يكتسح الأصوات في الانتخابات المقبلة.

وعد السلام الذي أنتج الحرب

سمير الزبن

منذ تبلور المشروع الصهيوني فكرةً في نهاية القرن التاسع عشر، شغلت فكرة القوّة قادته، بصفتها الأداة الأكثر جدوى من أجل بناء «الدولة اليهودية»، ولم تكتفِ برعاية الدولة المُستعمِرة التي جسّدتها بريطانيا في وعد بلفور (1917) هذا المشروع، ففي مدى النصف الأول من القرن العشرين، كان الشغل الشاغل للمستوطنين اليهود في فلسطين بناءَ القوّة العسكرية المناسبة من أجل تجسيد الفكرة الصهيونية واقعاً في أرض فلسطين التاريخية، ولقد لعب الدعم الاستعماري للعصابات الصهيونية دوراً حاسماً في بناء القوّة العسكرية لهذه العصابات بغرض استكمال المشروع الصهيوني، وتحوّله دولةً في الأرض.

قام بناء القوّة العسكرية الإسرائيلية أساساً على الوظيفة التي ستشغلها «الدولة اليهودية» في المنطقة، مع تراجع المدّ الاستعماري التقليدي، وترسيخ كيان «الدولة اليهودية» مشروعاً استيطانيّاً إجلائيّاً اقتلاعيّاً، لا يمكن تنفيذ سياسته سوى بتفريغ الأرض من الشعب لتحويل شعار الصهيونية «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» حقيقةً واقعةً، وكان ثمنها توظيف هذه القوّة في طرد نحو 800 ألف فلسطيني من ديارهم، وبناء «الدولة اليهودية» بممتلكات الشعب الفلسطيني، الذي فُرّغ من أرضه، واستولي عليها، وعلى ممتلكاته، وعلى مصانعه ومُدنه وقُراه. هذه الولادة المُشوّهة لدولة إسرائيل، التي قامت على أنقاض الشعب الفلسطيني، جعلتها دولةً غير طبيعية في المنطقة، ولدت بشكل غير طبيعي ولها وظائف غير طبيعية، ووُظّف العداءُ مع المحيط العربي من أجل تدعيم القوّة العسكرية الإسرائيلية، وبُنِيَت بوصفها «الدولة المُعسكر»، ووُسّعت وظائفها، من إنجاز الدولة في الأرض الفلسطينية إلى قمع الدول العربية الأخرى، وجعلها التهديد الأكبر للأمن العربي، ما جعل المنطقة في حالةِ حربٍ دائمةٍ، مُستنفَرةٍ في طول الخطّ، مُستنزفةٍ للإمكانات العربية. في الوقت الذي رعَت الدولُ الكُبرى بناءَ القوّة الإسرائيلية من أجل ضرب أيّ تطوّر طبيعي في المنطقة العربية.

لم تتوقّف العدوانية الصهيونية مع بناء دولة إسرائيل في 74% من مساحة فلسطين التاريخية، رغم أنّ قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947، لم يمنحها سوى 56% من مساحة فلسطين، فقد استمرّت في تدعيم قوّتها العسكرية للاستمرار في السياسة التوسّعية، فكانت حرب 1967، التي لم تستكمل إسرائيل فيها احتلالَ ما تبقّى من فلسطين التاريخية فحسب، بل احتلّت أيضاً الجولان السورية وسيناء المصرية، وذلك كلّه تحت ذريعة الحرب الوقائية مع العرب.

بعد التوسّع الإسرائيلي الكبير في 1967، أخذت إسرائيل تشعر بثقة عالية في النفس، فرسخت هذه الحرب أقدام إسرائيل في المنطقة، ولإعطائها دوراً إقليمياً أكبرَ في ردع المنطقة من جانب، وشكلّت جزءاً من المعسكر الغربي، وموقعاً متقدّماً جنوب الاتحاد السوفييتي في إطار صراع القطبَين، الذي ساد خلال الحرب الباردة. بسبب هذا، أغدقت الولايات المتّحدة عليها المساعدات بسخاء بعد 1967، وتحوّلت نوعياً عمّا كانت عليه قبل ذلك العام. وفي المستوى الداخلي الإسرائيلي، وبعد التفوّق الكبير، بدأت إسرائيل تُعيد النظر بوظيفتها، من دولةٍ محميّةٍ من الدول الغربية إلى دولةٍ تسعى إلى لعب دورٍ إقليمي والتحوّل قوّةً إقليميةً شريكةً في المنطقة.

لقد حكم منطق القوّة السياسة الإسرائيلية خلال تاريخها، فالمؤسّسة العسكرية هي الأكثر احتراماً في إسرائيل، تزوّد النُخْبَة السياسية فيها بقياداتها السياسية، وأغلب قادة إسرائيل مرّوا عبر المؤسّسة العسكرية، وهي تُشكّل جزءاً من التاريخ الشخصي لغالبية الإسرائيليين. ومع أهميتها موقعَ ردع في المنطقة، حافظت إسرائيل من خلال الدعم الأميركي على تفوّقها العسكري في المنطقة، لكنّها عملت، من جانب آخر، لإعادة ترتيب الوضع الداخلي الإسرائيلي، ليتوازن مع القوّة العسكرية، فكان الالتفات إلى المجتمع الداخلي لتحقيق التوازن، ولم يعد يعوّل على الاقتصاد الزراعي (كانت نسبة الصادرات الزراعية تُشكّل 70% في الخمسينيات، انخفضت إلى أقلّ من 4%).

مع التغيّرات التي أصابت العالم والمنطقة العربية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، بدا سؤال المستقبل ضاغطاً على إسرائيل، فهناك عالم يتغيّر، وعليها التلاؤم معه، حتّى تجد موقعَ قدمٍ لها في خريطة العالم، التي أخذت في التّشكّل من جديد. وفي إطار استحقاقات ترتيبات الأوضاع الإقليمية في العالم، لم يكن للإدارة الأميركية، التي بشّرت في عهد جورج بوش (الأب) بـ«النظام العالمي الجديد»، أن يتجاوز سؤال المستقبل المنطقة، وبات من الضروري إعادة ترتيبها بعد حرب الخليج الثانية. وبذلك طرحت إدارة بوش مبادرتها في الشرق الأوسط لحلّ الصراع العربي الإسرائيلي على قاعدة «الأرض في مقابل السلام». ولأنّ إسرائيل لا تستطيع أن تقف في مواجهة المتغيّرات الجديدة، ما كان منها إلّا أن وافقت على مؤتمر مدريد للسلام (1991)، في زمن إسحاق شامير، الأكثر تعنّتاً في تاريخ إسرائيل، فأُجبرت على دخول عملية السلام، رغم إعلانُ شامير فيما بعد أنّه كان يعمل لإطالة المفاوضات عشر سنوات من دون تحقيق تقدّم. ولكن منذ انطلاق «عملية السلام» حاولت إسرائيل الإجابة عن أسئلة المستقبل. طرح شمعون بيريز مشروعه عن «الشرق الأوسط الجديد»، والذي انطلق من نظرة وردية إلى المستقبل في المنطقة، من خلال إنجاز مُصالحة تاريخية تقوم على دمج إسرائيل في المنطقة من مواقع تفوّقيّة، من خلال تعاون إقليمي سياسي واقتصادي وأمني. وقد عرض بيريز معادلته «السحرية» للنموّ المُزدهِر في الشرق الأوسط، الذي يقوم على العقل الإسرائيلي، والمال العربي في الدول الغنيّة، والعمالة العربية في الدول الفقيرة. سعى بيريز من خلال مشروعه إلى إعادة هيكلة الشرق الأوسط وفق المصالح الإسرائيلية، ببناء هرم من العلاقات تقبع إسرائيل في قمّته.

تعرّض مشروع بيريز المُفرِط في تفاؤله لسخريةٍ قاسيةٍ من خليفته في رئاسة الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي اعتبر أنّ القوّة الرادعة الإسرائيلية وحدها القادرة على فرض السلام مع العرب، الذين حسب توصيفات نتنياهو لا يفهمون سوى «سلام الردع»، وبناءً على هذه النظرة، استبدل بالمعادلة الأميركية لعملية السلام «الأرض في مقابل السلام» معادلة «الأمن في مقابل السلام»، على قاعدة أنّ إسرائيل غير مضطرّة لتقديم تنازلات جغرافية هي بحاجة إليها للدفاع عن أمنها. وبذلك سلك نتنياهو سياسةً انعزاليةً خلال سنوات حكمه المتقطّعة، حكمت السياسات الاسرائيلية اليمينيّة تجاه المنطقة. تجاوزت هذه الساسة المفاوضات، وأخذت الإجراءات الأحادية الإسرائيلية تفرض الوقائع الاستيطانية في الأرض الفلسطينية، بسياسات حصارية على الفلسطينيين، مثل السور الواقي في الضفّة الغربية، والانسحاب من غزّة ومحاصرتها، والاقتحامات العسكرية، والحروب المُتكرّرة على قطاع غزّة. وأصبحت إسرائيل تبحث عن السلام مع العرب، متجاوزةً الفلسطينيين، الذين لا تريد أن تراهم لا في المفاوضات ولا في الأرض الفلسطينية. هذه السياسات أسّست النتائج التي نراها اليوم من «طوفان الأقصى»، والحرب الإسرائيلية المدمّرة التي تلته على قطاع غزّة.

(كاتب فلسطيني في استكهولم)

> تبحث إسرائيل عن السلام مع العرب، متجاوزةً الفلسطينيين، الذين لا تريد أن تراهم لا في المفاوضات ولا في الأرض الفلسطينية

كاريكاتير **عماد حجاج**

الإخوان في انتخابات الأردن

محمد أبو رمان

يتوجّه الأردنيون اليوم، في انتخابات تشهد، للمرّة الأولى منذ فترة طويلة، تنافساً حزبياً ضارياً وكبيراً، ليس بين أحزاب محسوبة على المعارضة وأخرى على الموالاة فقط، بل حتّى في أوساط كلّ من المُربَّعَيْن؛ فلا يقل التنافس مثلاً بين حزب الميثاق الوطني (محافظ ليبرالي، يمين الوسط) وحزب إرادة (قريب من أروقة القرار ويُعرّف نفسه بأنّه من يسار الوسط) عن التنافس بينهما وبين حزب جبهة العمل الإسلامي (يمثّل جماعة الإخوان المسلمين الأمّ، إذ انشقت مجموعة أخرى قبل أقلّ من عقد وشكّلت جماعة إخوان ثانية أصبحت المعترف بها قانونياً من الحكومة)، ودخل في خطّ هذا الصراع الحزبي المحموم الحزب الوطني الإسلامي (يضمّ خليطاً من قيادات إخوانية منشقّة عن الجماعة الأمّ ومجموعات من المستقلّين)، ويرفع هو الآخر شعارات إسلامية محافظة في حملته الانتخابية. لا يسعى الإسلاميون (جبهة العمل الإسلامي) إلى نتائج كبيرة، كما كانت تتخوّف العديد من مؤسّسات القرار، بخاصّة إذا ما أراد «الإخوان» استثمار الشعبية الكبيرة لحركة حماس في المشهد الأردني، وهو أمرٌ، على ما يبدو، حاولوا القيام به، بخاصّة في استخدام إشارة المثلّث الحمراء (تستخدمها كتائب الشهيد عز الدين القسّام) في إعلاناتهم الانتخابية (أجبرتهم الهيئة المستقلّة للانتخاب على إزالتها). لكن، من الواضح أنّ حجم المخاوف من مفاجآتٍ في صعيد شعبية الجماعة في القائمة الوطنية لم يعد كبيراً، بل على النقيض من ذلك، بدت مشاركة الجماعة، التي تمتلك قواعدَ اجتماعيةٍ مُعتبَرةً في المدن الكُبرى، بمثابةِ تعزيز لزخم التحديث السياسي وجدّية الحكومة ومصداقية اللعبة الانتخابية، ورفع نسبة المشاركة في الانتخابات أمر آخر يُشكّل تحدّياً لدى دوائر القرار. طموح الإسلاميين أن يكونوا الحزب رقم 1 في مستوى القائمة الوطنية، وأن يحافظوا على حضورهم ومشاركتهم السياسية، وزيادة عدد أعضائهم قدر الإمكان، ولعلّ التقديرات المتفائلة (المُقرَّبة منهم) تتحدّث عن 20 مقعداً، من أصل 138 مقعداً (منها 41 للقائمة الوطنية)، وعلى الأغلب سيحافظون على مقعد الأقلّية المُعارضة، مع التوقّع أن تتّجه الأحزاب القويّة المنافسة لهم إلى تحالفات داخل مجلس النواب المقبل. في صعيد الشعارات والبرنامج الانتخابي؛ بالرغم من أنّ «الإخوان» عادوا إلى شعارات تقليدية، مثل «بالإسلام نحمي الوطن ونبني الأمة»، إلاّ أنّنا بالتمعّن في برنامجه الانتخابي نجد أنّه تجاوز كثيراً اللغة الأيديولوجية التي علّبت خطابه السياسي في عقود سابقة. لو قارنّا مثلاً بانتخابات 1989، هنالك رؤية اقتصادية نقدية للسياسات الاقتصادية الراهنة، وتمتاز هذه الرؤية بأنّها مخالفةٌ لأحزاب سياسية إسلامية عربية عديدة، مثل حزب الحرّية والعدالة (المصري) سابقاً، وحزب العدالة والتنمية (المغربي)، وحزب حركة النهضة (التونسي)، كانت في برامجها الانتخابية أقربَ إلى السياسات والأفكار الليبرالية، بينما نجد أنّ رؤية الإسلاميين الأردنيين متأثّرةً بالموقف الشعبي الناقد لصندوق النقد الدولي وللسياسات النيوليبرالية الاقتصادية الحالية المُطبَّقة في البلاد، وتتحدّث عن أرقام طموحة (ليست واقعية) عن تخفيض نسب البطالة والفقر وإعادة هيكلة السياسات الاقتصادية.

في صعيد دور الدين في السياسة والمجتمع، قد لا نجد فرقاً يُذكر من حيث المضمون الواقعي بين ما يطرحه الإسلاميون وما تطرحه الأحزاب الوسطية والمحافظة الأخرى، فهنالك توافقٌ بينها على احترام الدين والقيم الإسلامية في إطار الأخلاق والتربية العامة، ويكاد يكون اليساريون الطرف السياسي الوحيد الذي لا يتطرّق إلى أهمّية الدين ودوره في المجال العام، بمعنى أنّ البعد الأيديولوجي (المتعلّق تاريخياً بفكرة الدولة الإسلامية أو فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية بالمعنى الأيديولوجي وغيرها من أفكار شكّلت أيديولوجيا أبناء الجماعة في عقود سابقة) لم يعد موجوداً من ناحية واقعية، ولا يزيد النَفَس الإسلامي لدى الإسلاميين عن الشعارات والعبارات العامّة، التي يتشاركها معهم الآخرون، فما الفرق إذاً بين الإسلاميين وغيرهم أيديولوجياً؟ هل يتّضح أنّ السياسات الاقتصادية لا تختلف جذرياً عند غيرهم والأفكار الإسلامية ليست حكراً عليهم؟ ... ربّما يكون الجانب التاريخي في العلاقة مع الدولة، بوصف الجماعة هي التي تمثّل المُعارَضة، التي تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية، وأيضاً الهُويَّة التي تنتمي إلى فصيلة الإسلام السياسي عربياً، وهي التي تمثّل التحدّي الأكبر للنظام الرسمي العربي، قوىً مُعارِضةً سياسيةً داخليةً، لكن لو فتّشنا أيديولوجياً وسياساتياً وفكرياً، فإنّ المسافات الفاصلة بين الإسلاميين والأحزاب الأخرى تكاد تكون محدودةً، في الأقلّ على صعيد الخطاب الفكري.

(وزير أردني سابق)

> من المتوقّع أن يحافظ الإسلاميون في الأردن على مقعد الأقلّية المُعارضة

إيران والفقيه الريسوني... غزة في ميزان السنة والشيعة

عبد الحميد اجماهيري

أعاد الفقيه المغربي أحمد الريسوني تنشيطَ التمييز المذهبي في التفاعل مع قضية فلسطين، في ضوء الحرب الوحشية والإبادة الجماعية التي يتعرّض لها الفلسطينيون في غزّة. وكتب الرئيس السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين أوديسةً يُستفادُ منها أنّ الشيعة، في إيران والعراق وسورية واليمن ولبنان، كانوا أكثرَ نصرةً لإخوانهم الفلسطينيين من إخوانهم السنّة في الحرب الجارية، فعمل بذلك على تحْيين نقطةٍ في جدول الأعمال العربي الإسلامي التاريخي، أحيا بها جدلاً انشطارياً (انقسامياً) ظلّ يُؤطّر 14 قرناً من التديّن الإسلامي. وبغض النظر عن الظاهر من تدوينته التي صنّفها في خانة «الشهادة» على واقع قائم، فإنّ استحضار ثنائيةَ الشيعة والسنّة على قاعدة الصراع الدائر في فلسطين لا يخلو من انزياح في تقدير المعادلة المحكومة بقوانين غَير التي تحكّمت في معركة الجمل (عام 656) أو معركة صفّين (657). ذلك أنّه عوضاً عن قوانين الصراع وموازين القوّة الواجب إدراكها، والعلاقة بين السياسة والحرب والجغرافية السياسية في الشرق الأوسط، وفي العالم اليوم، عاد الفقيه إلى معاييرَ فقهيَّةٍ ومذهبيةٍ في وضع موازين الأفضلية.

والحال أنّ مقاربة الوضع تستوجب مقاربةً أخرى، لعلّ أكثر ما تستهدفه أهمّيةً كشف نقاط الاستعجال والتفرّع التي اعترت موقفَ الفقيه الريسوني. أولاً، يُسقط الفقيه، بالرغم من قربه من حركات الإسلام السياسي، في بلاده المغرب أو في الرقعة الإسلامية العالمية، علاقةً بين الشيعة الإيرانية والإسلام السياسي (في شقّه الحركي) متجسّداً في حركة الإخوان المسلمين، تعود، في حقيقة الأمر، إلى ميلاد الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع آية الله الخميني، كان فيها الإيرانيون يبحثون عن قرابة مع السنّة، الذين تأثّروا بهم، وفي هذا السياق، يحكي الباحث في العالم الإسلامي جيل كيبل في كتابه «نبي في وطنه»، «حصلت على موعد للقاء المرشد العام لمنظّمة الإخوان المسلمين عمر التلمساني في سنة 1979، لم يكن كثيرون يهتمّون بالإخوان وقتها، لكني التقيت في قاعة الانتظار دبلوماسياً شابّاً مستعرباً كان يعمل في سفارة الجمهورية الإيرانية الحديثة العهد (...)، وكان الخميني وأتباعه تأثّروا عميقاً جدّاً بهذه الحركة، وإن كنّا نجهل ذلك وقتها، ولا سيما بالمنظّر الراديكالي سيّد قطب، بل تم إصدار طابع بريديٍّ في سنة 1984 احتفالاً بذكرى (استشهاده)». وهو في هذه الشهادة المباشرة يُؤكّد ما ذهبت إليه دراسات عديدة عن تزامن صدور كتاب الخميني «الحكومة الإسلامية»، وهو تجميع لمحاضراته كلّها التي أُلقيت بعد إعدام سيّد قطب، وبعد ترجمة أتباع الخميني بعض أعمال قطب إلى الفارسية. ويستفاد أيضاً من متابعة دقيقة لأدبيات الثورة أنّ التأثير الكبير قائم، بل لعلّ الدراسات أقامت الدليل على هذا التأثير المتبادل، بين الإسلام السياسي، سنّياً وشيعيّاً، في مراحل تبلور الردّ العقائدي على أوضاع الدول الإسلامية، ومن دون أيّ نزعة في أدلجة نضال الشعب الفلسطيني، أو تغييب مُغرِض لأهمّية أولوية التحرّر الوطني على غيره في التاريخ الفلسطيني الحديث. يبدو أنّ حركة حماس معنية ربّما من زاوية الاعتماد السنّي الحركي بهذا الإرث، وبالتالي، ليس في الأمر تقدير مخالف عن الأصل ربّما، بل تجب مقاربته من زاوية أخرى غير ما هو في حكم الإعجاب المُتبادَل.

ثانياً، لا يمكن أن نفسّر بالثنائية العقائدية (حصرياً) ما هو في حكم مُتغيّرات الفعل الإقليمي والتوازنات الإقليمية، فليس خافياً أنّ إيران تريد أن تلعب دور «الناظم الإقليمي» في مواجهة السعودية وتركيا السنّيّتَين، وهي لن تتنازلَ عن هذا «الحقّ» الجيوستراتيجي، لأنّها خطت خطوةً إيجابيةً مع أهل السنّة في فلسطين فقط، تتجاوز فيها نزاعاتها مع غيرهم. وهنا لا بدّ من تسجيل أمرين؛ إيران لا ترغب في دخول المُعترَك الحربي بشكل مباشر، بل تدبّر كلّ دعوة مباشرة من إسرائيل إلى دخول الحرب بـ«الصبر الاستراتيجي» المُعتاد، ولو مسّت الهجمات ترابها الدبلوماسي (القنصلية في سورية) أو التراب الوطني الداخلي (اغتيال إسماعيل هنيّة في طهران)، وعليه يمكن النظر إلى استعمالات أدواتها في العراق ولبنان واليمن وسورية استعمالاتٍ تكتيكيةً بأهداف استراتيجية، فهي من دون التورّط مباشرةً (ولو دُفِعت له دفعاً) تسعى إلى تقوية موقعها مع الغرب بخصوص أجندات كبيرة في الساحة الدولية، ليس أقلّها سلاحها النووي وموقعها في التفاوض على مستقبل المنطقة ومكانتها فيها.

بالنسبة للفلسطيني الذي يقاتل من أجل حرّية بلاده ووحدة ترابه وتحرير مواطنيه، يبقى المعيار، الذي يحلّل به القوّة والضعف والربح والخسارة، معيارَ مَنْ يُسانده ومَنْ لا يُسانده في حرب التحرير من دون التمحيص كثيراً في النيّات الاستراتيجية لهذا الطرف أو ذاك (؟). وفي المقابل، لا أحد يعتقد أنّ إيران تتحرّك بحكم روح معركة صفّين أو معركة الجمل. وعندما نُغيِّب التحليل الملموس للواقع الملموس، لا يكون بين أيدينا سوى الثورية الرومانسية، كما جرّبناها باسم اليسار، وكان التصنيف فيها على أساس الرجعية والتقدّمية والوفاء والخيانة، وباسم القومية، وكان التقسيم فيها (بخصوص إيران) بين العرب والفرس، وموقع كلّ منهما في أمّ المعارك، أو القادسية الجديدة. والتفكير الديني، من زاوية الريسوني ومن على نهجه، عندما يفكّر في الحرب غير المتكافئة، يعكس في واقعنا الحالي أكبر رومانسية يمكن أن تصادفنا، وليس مبرّراً في أيّ حال جعل العقيدة الشكل الحديث في التقدير الجيوستراتيجي، مهما آمنّا بأنّ العقيدة قد تكون قوّةً ماديّةً عندما يعتنقها أصحابها بصدق وحتمية. مهما كان الإيمان قويّاً، فإنّ الذي يتحكّم في التحليل الموضوعي هو التفكير اللاديني، الذي لا يؤمن بأيّ قوّة سوى القوّة، ولا بأيّ حقيقة سوى الحرّية، إلى طرف طاولة المفاوضات أو بين فعل موازين القوّة. لا مناص من الإقرار بأنّ الدين كان دوماً في قلب الحروب. ومن البديهي أن نبحث عنه في الحرب الحالية، لكنّ الذي يتأكّد كذلك هو الاستراتيجية، التي كانت تعني في العلوم العسكرية مدّةً طويلة كيفية ربح الحرب، وقد صارت اليوم أوسع من الحرب، أي أنّ الاستراتيجية تشمل الحرب اليوم كما تشمل عناصر الدين أو العرق أو الموقع الجغرافي. والعرب وفلسطين بين إكراه الاستراتيجي وقوّة الردع السياسي، في عالم مرسوم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

رابعاً، يُسقط التفكير، الذي دعا إليه الفقيه الريسوني، واقعاً لا تقلّ خطورةُ انعكاسه على القضية المركزية الأمّ فلسطين عن انعكاس غياب الدعم أو التخلّي، وهو الوضع الذي توجد فيه الدول العربية في الشرق الأوسط، وربّما في غيره من المناطق، أي واقع التفكّك داخل الأوطان وترهّل الدول وغياب الأفق الاستراتيجي في مناطق وجود أذرع إيران كلّها، العسكرية والسياسية والعقائدية، ونقصد بها العراق وسورية ولبنان واليمن، وغداً ربّما ليبيا والساحل. زد على ذلك أنّ تفاقم الأوضاع في هاته الدول كان من الأسباب المركزية في تواري القضية المركزية للعالمين، العربي والإسلامي (فلسطين)، فاعتلت جدول الأعمال الدولي قضايا العراق وسورية واليمن على حساب القضية المركزية، التي لا حلّ من دونها، وما كان لها أن تتصدّر أحداث العالم هذه المدّة من دون فاجعة وحرب إبادة ومقاومة تراجيديّة فوق طاقة التحمّل البشري.

خامساً وأخيراً، لا يمكن أن ننظر إلى واقع محكوم بقوانين الاستعمار والامبريالية باندفاعاتنا المذهبية، مهما كانت صادقة، ولعلّ الجواب الذي يُشفي الغليل يُوجَد في قسطٍ وافرٍ من البشرية الأخرى، غيرنا، تلك التي بنَت وجودها على مفاهيم العدل وقيم الحقّ في الحياة والحرّية والاستقلال، وهي توجد في جهات الأرض كلّها، بما فيها قطاعات واسعة من المسيحيين واليهود. ولعلّ الخوف الأكبر أن نذهب بعيداً بهذا التصنيف في تقدير المواقف من حرب غزّة إلى أنّ يتحوّل تصنيفاً يُجدّد حروبنا المذهبية، وينسينا المعركة الأساسية، معركة التحرير الوطنية، لأرض فلسطين، يريد شعب فلسطين أن يبني دولته الوطنية فوقها، بعاصمتها القدس الشريف.

(كاتب وصحافي مغربي)

> هناك خروج للحرب عن حدودها الوطنية، لكنّ المُتحكّمات الوطنية هي التي تحسم المواقع، وهو ما ترعاه طهران بـ«الصبر الاستراتيجي»

استجواب المخذولين في التاريخ

عيسى الشعيبي

في غمرة مشاعرَ ثقيلةٍ يطغى عليها الإحساس بالخذلان، ومع تفاقم حالة عربية عامّة يغمرها الألم والحزن والغضب، جرّاء العجز والانكشاف وقلّة الحيلة أمام تدفقّ سيلٍ لم ينقطع في مدى الأشهر الطويلة الماضية، من تقارير إخبارية مروّعة ومن مشاهدَ صادمة منقولة أوّلاً بأوّل من عين المكان المنكوب في غزّة، طفت في قشرة الذهن فكرةُ فانتازيا مبكيةٍ مضحكةٍ، قوامها استدعاءُ رهطٍ من المخذولين في التاريخ لاستنطاقهم وأخذ شهاداتهم واستجلاء ما دار في خلد كلّ منهم بشأن ما استبدّ بهم من مشاعر مكتومة، وأوغر صدورهم، في ذروة اللحظة الفاصلة بين الحياة والموت، ومن ثمّة إعادة شرح أنفسهم في ساعةٍ فاتت وانقضت، ساعة لا ينفع فيها الندم. الفكرة الجاري بيانها في هذه الإطلالة مقتبسةٌ من كتاب صدر قبل 40 سنةً في الكويت، عنوانه «المظلومون في التاريخ»، لصاحبه شاكر مصطفى، تضمّن قائمةً من المشاهير العرب، وغيرهم ممن أعاد الكاتب تقديمهم بنحو مختلف عما هو سائد، كسر فيه الصورة النمطية الرائجة عن قسوتهم وظلمهم وسوء سمعتهم، وأبان، من خلال بحثه المتأنّي، جوانبَ مغايرةً من سِيَرهم الحافلة بمآثر وفضائل أغفلها الرواة غير المُحايدين، وحجبها عن العامّة ولاةٌ ظالمون وحُكّامٌ صغار لاحقون، فما زلت أذكر من بين هؤلاء المُفترَى عليهم والي العراق الأموي الشهير الحجّاجُ بن يوسف الثقفي.

من خارج دفّتي الكتاب المذكور آنفاً، أحسب أنّ يوليوس قيصر، سيّد روما وإمبراطور أكبر مملكات التاريخ القديم، كان أشهر المخذولين في مرّ الحُقَب والأزمنة، فلم تُغادر خيالي منذ أيّام التعليم المدرسي صورةُ هذا القيصر المخذول، ولم تبرح ذاكرتي ملامحُ تلك الشخصية التي نمنمها وليم شكسبير (1616)، في واحدةٍ من أروع مسرحياته، سيّما لحظة انهيال الخناجر والسكاكين، من دُبرٍ ومن قُبلٍ، على جسد الإمبراطور وهو على العرش المنيف، ليس من أعدائه المتربّصين به في الخارج، وإنّما من أعوانه وقادته المُقرّبين، في مشهدٍ راعفٍ يستقطر الخذلان قطرةً قطرةً، ويُجسّد الغدر بالألف واللام.

لم يقصّ علينا المؤرّخون الثقاة كثيراً عن مصرع يوليوس قيصر، ولم ينشغلوا بما دار من سجالٍ ولومٍ وعتابٍ نشب حتماً بين القيصر وقادة جنده قبل ساعة الانقضاض على مقام الإمبراطور، ولم يهتمّوا بالصراخ المرافق للحظة إشهار السكاكين المخفية تحت الأرواب وخلف ظهور كبار الشيوخ المدجّجين بمشاعر الانتقام، ولم ينقلوا إلينا إلّا العبارة الخالدة أبد الدهر، تلك التي فاضت على لسان المضرّج بدمه، وهو يُجيل ناظريه بين جمع مساعديه، ورأى ما لا يُصدّقه عقل عظيم روما، ولم يخطر له في بال، حين لمح من بين الخناجر المتكاثرة عليه خنجر بروتس صديقه الأثير، ويبدو أنّ تلك الطعنة كانت الأشد إيلاماً، فقال قولته التي ذهبت مضرب الأمثال في مقام الخذلان «حتّى أنت يا بروتس». في واقع الأمر، هناك روايات تاريخية عديدة عن وقائع الخذلان الخاصّة بالأفراد، سيما المشاهير، غير أن هناك افتقاراً شديداً للحكايات والأمثال عمّا تعرّضت له الشعوب من خذلان وظلم وجور في مرّ الزمان، وأحسب أنّ الشعب الفلسطيني كان في طول المدى في مقدّمة أولئك المخذولين كلّهم في العصر الحديث، ولعلّ ما يتعرّض له هذا الشعب في هذه الآونة من حرب إبادة وتطهير عرقي وتجويع، تحت سمع (ومرأى) الأشقاء في الجوار القريب، هو المثال الحيّ الملموس على مثلبة الخذلان ونقيصة الغدر وعار التخلّي عن الأخ الشقيق في ساعة من ساعات الشدّة المتمادية بالطول والعرض في وضح النهار. أمام هذه المشاهد الموثّقة بالصوت والصورة عن رذيلة الخذلان، وفي غمرة هذا الفيض من الألم الفلسطيني إزاء ظاهرة الترك والنسء الناجمة عن عجز أو تواطؤ أو غير ذلك، فإنّ السؤال الموجع المطروح على ذوي الضمائر اليقظة، هو ما الحاجة إلى استدعاء المخذولين من بطون الكتب، واستجوابهم من جانب روائي معاصر أو صانع أفلام، إذا كان لديه هذا العدد الهائل كلّه من الشهود الأحياء المخذولين، ممّن تدوّي آهاتهم في أسماع بني قومهم آناء الليل وأطراف النهار، ولا يتردّد لنداءاتهم صدىً في الوادي العربي السحيق، الأمر الذي يدفعهم إلى القول بإحباط ونشاف ريق، مرّة بعد مرّاتٍ بلا حصر: «حسبنا الله ونعم الوكيل».

حلمي التوني... إجابة هادئة عن سؤالٍ صاخب

محمد طلبة رضوان

ولد حلمي التوني في 1934. قد تبدو هذه بدايةً تقليديةً عن فنّان (وإنسان) غير تقليدي، لكنّها ليست كذلك، إنّما بداية لازمة للوقوف على أكثر خصيصةٍ أهمّية لدى التوني وجيله، هذا الجيل الذي رأى العسكري الإنجليزي يتجوّل بسلاحه في شوارع بلاده، فشبّ على حلم الاستقلال الوطني. انشغل التوني، مثل أغلب أبناء جيله من المثقّفين المصريين، بسؤال الهُويَّة، وعانى هذا الجيل (وغيره) من تحوّل السؤال مزايدةً كُبرى، سياسيةً ودينيةً. لكنّ التوني، الفنّان، لم يتجاوز السؤال مللاً، ولم يسمح لمخاضاته بأن تجرفه معها أو إليها، إنّما شارك آخرين في إجابةٍ هادئةٍ، وكان مشروعُه كلّه تجسيداً جمالياً لهذه الإجابة. جاء التوني من تونة الجبل، إحدى القرى التابعة لمركز ملوي بالمنيا، أرض البعث الأبدي لدى قدماء المصريين، ولم تغادره قريتُه وهو يطوف أرجاء العالم بحثاً عن الجمال. ومن مفردات قريته أولاً، ثمّ بيئته وثقافته المصرية في مداراتها الحضارية الفرعونيّة والقبطية والإسلامية، جاءت لوحاته. قد تجد آثار الوعي الجمالي المُركّب المصقول بتجارب الأمم الفنّية شرقاً وغرباً في خطوطه، لكنّك لن تجد في شخصية اللوحة، في الأخير، سوى مصرية صعيديّة، بحراوية، إسكندرانيّة، بنت بلد، تنظر إليك بعيونها الواسعة، فتبدو وشومُها الطوطمية، وأقراطها الهلالية، وسلاسلها الـ«ما شاء الله»، وكُحلها، وسحرها، يحيط بها عالمها، عالم التوني، وبيئته الثريّة، النخلة والوردة والديك والهدهد والسمكة والبيضة والحصيرة والقشّ الملون، والبساط والكليم وسلال القمح، والتصاوير الحائطية، والواجهات الشعبية، وعربات الباعة الجائلين، وفرسان السِّيَر الشعبية والأساطير الدينية.

لا يرسم حلمي التوني واقعه، بل يرسم به، لا يرسمُه كما هو، بل يعيدُ اكتشافه، ليمدّ جسوراً بين حضارات مصر المختلفة من ناحية، وبين مصر والعالم من حولها من ناحية أخرى. هنا التجربة، وهنا الإضافة، وهنا إجابة السؤال: من نحن؟ نحن ذلك كلّه. كتب فريد منصور مقالاً في مجلة العربي الكويتية (إبريل/ نيسان 1982)، خلاصته أنّ الفن التشكيلي العربي مناخ غربي، جاء من الغرب، ومن الاحتكاك بالغرب وتقليده، إذ لم يكن «أيّ مثال لفنّ عربي محلّي يقتدى به... وأيّة تقنية فنّية عربية يستقى منها»، ليردّ حلمي التوني في المجلة نفسها (يوليو/ حزيران 1982)، في مقال بعنوان «أحقاً لم يكن هناك أيّ مثال لفنّ عربي يقتدى به؟»، واستمرّ في طرح الأسئلة في هدوء، ومن دون تعالٍ هُويَّاتي، «فأين ذهبت روائع المخطوطات العربية الإسلامية، وتصاويرها الفائقة الجمال ذات الشخصية الفريدة، والأسلوب المتميّز، والتقنية الخاصّة جدّاً؟ وأين المدرسة البغدادية الموصلية الواسطية العباسية؟ ثمّ المدرسة المملوكية المصرية بعد انتقال مركز الحضارة الإسلامية العربية إلى القاهرة عقب تدمير بغداد عام 1258؟ ثمّ أين مدارس الفنّ الشعبي العربي الإسلامي المستمرّة (الرسم على الزجاج) في الشام وتونس؟ ثمّ إذا لم يوجد فنُّ نحت إسلامي عربي بارز (عدا تماثيل قصور المشاتي في بادية الشام) لأسبابٍ تحفّظيةٍ تقليديةٍ خوفاً من عقدة الوثنية البائدة، ألم توجد فنون أخرى تمثّلت في فنون النحاس والزجاج والخشب والخزف والتكفيت والتذهيب والساعات المتحرّكة والآلات إلى آخره ممّا يصنّفونه ويسمّونه في حضارة الغرب بالفنون الصغرى، ونعتبره نحن من صميم فنوننا الإسلامية العربية الكبرى؟ وبالمناسبة، هل كتب علينا تقليد الغرب في فنونه. وإذا نجوْنا من ذلك وقعنا ولم نستطع أن ننجو من استعارة مقاييسه وتصنيفاته في الحكم على فنوننا وحضارتنا؟ ثمّ هل نذكر (أم لا داعي) الفنّ الذي يسمّونه في الغرب فنّ الأرابيك، والذي تُؤلَّف الكتب (في الغرب أيضاً) لتحليله وإدراك قيم (ومواطن) الجمال والسمو فيه؟ ألا يعتبر نقّاد الغرب ودارسوه هذا الفن من فنون البشرية الأكثر تقدّماً ورقياً بمقاييسهم هم، مقاييس التجريد و(الاستاطيقا) المجرّدة؟ ألا يوجد في هذا كلّه فنّ عربي يُقتدى به أو ثمّة تقنية عربية يستقى منه؟»... هكذا كان ردّ حلمي التوني الذي حمل وجهة نظره، ووجهة فنّه، ووجهة حياته كلّها.

هل يقضي الفساد على العملية السياسية في العراق؟

إياد الدليمي

ليست هي المرّة الأولى التي يأتي فيها الكاتب على الفساد في العراق، ولا يبدو أنّها ستكون الأخيرة، فهذا الملفّ قديم ومتأصّل قِدَم العملية السياسية التي فصّلتها الولايات المتّحدة وقوّاتها المحتلّة للعراق عام 2003، وألبستها لمجموعةٍ من القوى والأحزاب والشخصيات التي كانت تقيم خارج العراق بحُجَّة معارضة نظامه. كتبتُ في 2010 مقالة في صحيفة العرب القطرية، بعنوان «فساد اسمه العراق»، يومها احتجّ السفير العراقي في الدوحة، وهاجمني بمقال طويل عريض نشرته الصحيفة يومها، وراح يتّهمني بعدم الوطنية لأنّني قرنت العراق بالفساد، من دون أن يتحدّث عن لبّ المشكلة ويأتي بما ينفي ما جاء في المقال... ولأنّ المشكلة من رؤوس العملية السياسية التي شكّلها النظام الجديد، الذي أقيم على أنقاض النظام السابق، كانت الأمور دائماً ما تلملم بين تلك الرؤوس، وتنتهي الضجّة، وتسكت الأصوات الهادرة التي طالبت بمحاكمة الفاسدين، ولكنّ الأمر لا يتوقّف، وشريان الفساد الذي سرى في عروق أقطاب العملية السياسية في العراق، ما زال يُغذّي طموحاتهم السياسية والمالية والاقتصادية وحتّى الاجتماعية، وهم الذين قضى أغلبهم حياتهم مُعتاشاً على ما يُصرَف له من إعانات شهرية من الدول التي كانوا يقيمون فيها. «سرقة القرن» في هذه الأيام بمثابة حدث مركزي في العراق، فلا حديث يعلو الحديث عنها، وهي ببساطة سرقة مالية ضخمة لأموال الأمانات الضريبية، تقول مصادر قضائية عراقية إنّها تتجاوز 2,5 مليار دولار، وإنّ المبلغ يمكن أن يصل إلى أكثر من أربعة مليارات ونصف المليار دولار في حال احتُسِبت الفوائد والعوائد المُترتّبة من تلك الأموال.

ولأنّ الفساد في العراق بات حالةً سياسيةً لا تنفصل بأيّ حال عن النظام السياسي المتورّط في هذا الفساد من رأسه إلى أخمص قدميه، من الجيّد العودة قليلاً إلى الوراء، وتحديداً إلى 2016، يوم نشر موقعا فيرفاكس ميديا الأسترالي وهافننغتون بوست الأميركي تحقيقاً عن صفقات فساد تحت غطاء عقود نفطية شملت مسؤولين عراقيين رفيعي المستوى، أبرزهم وزير التعليم العالي آنذاك، حسين الشهرستاني الذي كان نائبَ رئيس الوزراء لشؤون الطاقة في حكومة نوري المالكي الثانية (2010 - 2014)، ووزيراً للنفط في الحكومة الأولى (2006 - 2010). وقد كشف التحقيق الاستقصائي أنّ شركة أونا أويل دفعت 25 مليون دولار في الأقلّ رشىً عبر وسطاءَ لضمان دعم مسؤولين نافذين في العراق للحصول على العقود النفطية. المفارقة أنّه، وبعد نشر ذلك التحقيق وتحرّك السلطات القضائية لتحرّي القضية، كشفت تقارير محلّية إغلاقَ التحقيق بقضية الفساد الكبرى في الموضوع بأمر من مسؤول رفيع المستوى، لتُطوَى صفحة ما عرفت في حينها بـ«سرقة القرن»، لتستمرّ عجلة الفساد تسحق ما في هذا العراق كلّه، وتستنزف أمواله لمصلحة طبقةٍ سياسيةٍ فاسدة، وصولاً إلى ثورة تشرين (2019)، وقمعتها السلطات بقوّةٍ ما أدّى إلى مقتل 800 متظاهر وإصابة أكثر من 27 ألفاً آخرين، واعتقال المئات، في حين لاذ مئاتٌ من صُنّاع تلك الثورة إلى ملاذات آمنة خارج العراق، وما يزالون.

> لا يمكن أن تتوقّف عجلة الفساد في العراق، فما يُكشَف عنه لا يُمثّل سوى النزر اليسير من ملفّات أخرى كبيرة جدّاً مسكوت عنها

ومع تكشّف «سرقة قرن» جديدة في العراق، وبهذه المبالغ المُعلَنة، تبيّن أنّ تلك الصفقة التي وصفتها الصحافة الغربية بأنّها «سرقة القرن»، لم تكن شيئاً مذكوراً في قيمتها وقيمة أموالها، ولا في الشخصيات المتورّطة فيها، فقد أفادت تقارير محلّية بأنّ رؤوساً كبيرة متورّطة في «سرقة القرن» الجديدة، أكبر بكثير من التي تورّطت في عقود النفط، وكشف عنها عام 2016.

أصدر المركز البريطاني للدراسات التنموية، في 2014، تقريراً أشار فيه إلى اختفاء 120 مليار دولار من فائض موازنات العراق المالية، خلال فترة تولّي نوري المالكي رئاسةَ الوزراء، موضّحاً أنّ العراق حقّق فوائضَ ماليةً كبيرةً ما بين 2006 و2014، إذ بلغ مجموع الموازنات في تلك الفترة نحو 700 مليار دولار، ذهبت جُلُّها إلى جيوب الفاسدين من أقرباءَ ومحسوبين على نوري المالكي، من خلال صفقاتٍ فاسدةٍ عقدها هؤلاء مع كلّ من إيران وروسيا والنظام السوري ولبنان. قبل أيّام، وبعد أن تكشّفت ملامحُ أكثر عن «سرقة القرن»، سارع أقطاب النظام السياسي في العراق إلى محاولة لملمة الموضوع، وتوالت تصريحاتٌ تدعو الجميع إلى التهدئة، خاصّةً بعد أن ظهر المُتّهم بهذه السرقة (نور زهير) في لقاء متلفز، وطالب بأنّ تكون محاكمته علنيةً، مشيراً إلى أقطابٍ كبيرةٍ في النظام السياسي كانت شريكةً له في عمله. تطاير شرر «سرقة القرن»، حتّى وصل إلى السلطة القضائية في العراق، وبدأ التراشق بين رموزها، وتكشّفت فضائحُ أخرى تتعلّق بشراء ذمم كبار القضاة، بل وصل الأمر إلى حدّ تورّط جهات قضائية في ملفّات فساد من خلال ردّ دعاوى فساد كبيرة وغيرها. لا يمكن بأيّ حال أن تتوقّف عجلة الفساد في العراق، فما يُكشَف عنه لا يُمثّل سوى النزر اليسير من ملفّات أخرى كبيرة وكبيرة جدّاً مسكوت عنها، ملفّات تُحيل «سرقة القرن» إلى ما يمكن اعتبارها «خُردةً» لا تمثّل شيئاً، هذه العجلة التي يراها أقطاب النظام السياسي مفيدةً لهم، مالياً وسياسياً، لا بدَّ لها أن تسحق النظام السياسي في العراق، وتطيح العمليةَ السياسيةَ التي تسعى أميركا (ومعها إيران) إلى الحفاظ عليها، فهي بفسادها تعتبر مصدراً مالياً مهمّاً لكليهما، وكلٌّ بطريقته الخاصّة. غيوم تتجمّع في سماء العراق، تُنذِر بثورةٍ تطيح سقف المعبد على رؤوس سَدَنته، لا يمكن أن يبقى هذا النظام يمارس فساده كلّه، وطائفيته كلّها، وتهميشه، من دون حساب. نعم، ربّما تكون تجربة ثورة تشرين (2019) ما زالت ماثلةً أمام أعين الشباب العراقي، بقسوة القمع الدموي الذي تعاملت فيه السلطات، إلّا أنّ جذوتها في النفوس ما زالت مُتّقِدة، تُغذّيها هذه الصفقات الفاسدة كلّها، التي يديرها سَدَنة المعبد، حينها قد لا تنفع النظام السياسي القائم اليوم محاولات إيران الدفاع عنه، أو محاولات أميركا في إصلاحه.

(إعلامي عراقي في الدوحة)

السودان: تفكّك المليشيا مسألة وقت

مدى الفاتح

بعد أيّام من اندلاع حرب السودان، في إبريل/ نيسان من العام الماضي (2023)، توسّعت قوات الدعم السريع في أعمال السلب والنهب واحتلال البيوت. حتّى ذلك الوقت، كان خطاب المتمرّدين متماسكاً، فكان مبنياً على الرغبة في تغيير الوضع القائم واستعادة المسار الديمقراطي وملاحقة أفراد النظام السابق. كان ذلك الخطاب يُبرّر الاعتداء على مناطق، مثل كافوري وحيّ المطار وأحياءَ أخرى تقع في مساحات استراتيجية في قلب الخرطوم، وفق الدعاية التي كان يُطلِقها متحمّسون للتمرّد، المقصود بالانتهاكات، وباقتحام البيوت، كان «الكيزان»؛ الكلمة التي تعني المنتمين إلى الحركة الإسلامية، أو إلى حزب الرئيس عمر البشير، المحلول، ما كان يوحي بأنّ بقيّة السكّان سيكونون في أمان. إلّا أنّ الانتهاكات ما لبثت أن توسّعت فتخطّت حدود المناطق الراقية، التي استباحها المتمرّدون، على اعتبار أنّ جميع سكّانها «فلول» أو مستفيدون من النظام السابق. هنا عجزت دعاية التمرّد في أن تبرّر أو أن تفسّر سبب اعتدائها على أشخاص لا علاقة لهم بالسياسة، ناهيك عن نظام سابق أو لاحق. أحسّ الذين ظنّوا في البداية أنّ حرب «الدعم السريع» ستكون موجّهة إلى أعدائه وإلى من انخرطوا في مواجهة معه من الجيش السوداني، بأنّ لا أحدَ أصبح في منأىً عن القتل أو النهب أو الاغتصاب. شملت الصدمة أيضاً أولئك الذين اعتبروا أنّهم في تحالف مع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، باعتبار أنّ عدوّهم (الجيش أو النظام السابق) واحد.

> الخطاب الذي وحّد كثيرين لإنشاء مليشيا ذات قوّة كافية لتحدّي الجيش السوداني، سيكون سبب تفكّك هذه المليشيا

في مسقط رأسي، بلدة حلفاية الملوك، التي تقع في قلب مدينة الخرطوم بحري، وقعت انتهاكات كثيرة، وقتل أبرياء كثيرون جرّاء إطلاق قذائف عشوائية. أطلقت قوات الدعم السريع، التي استعادت ثقافةَ المليشيا، قذائفها عشوائياً، ولم تكن تأبه بأعداد الضحايا. كنت أقول إنّ منطقةَ الحلفاية مستهدفةٌ، ليس لوقوعها في ملتقى طرق، وبالقرب من الجسر الرابط بين الخرطوم بحري وأم درمان، بل لأنّها أيضاً من أعرقِ مناطق الخرطوم. كانت البلدة مستهدفةً، مثلها مثل المتاحف ودار الوثائق والمكتبات الإذاعية وغيرها من الدوائر الأرشيفية، التي استُهدِفت، ليس لموقعها الاستراتيجي، بل لأنّ تخريبها كان أحد أهداف المتمرّدين.

مثلما كان الحديث عن جلب الديمقراطية بواسطة مليشيا دقلو (حميدتي) مثيراً للسخرية، لم يصمد منطق الحرب على الفلول، ففي جانب دقلو، الذي يعتبر التمثيل الأوضح للنظام السابق، اجتمعت ضمن القيادات الإعلامية والسياسية والعسكرية للمليشيا أسماءٌ كانت معروفةً بقربها من الرئيس المعزول عمر البشير، من أبرزها حسبو عبد الرحمن، الذي هو «كوز» من ناحية أنّه كان نائباً للأمين العام لما يعرف بـ«الحركة الإسلامية»، ونائباً للبشير. ولّد هذا التناقض خطاباً جديداً مفاده بأنّ الحرب قَبَليّة، لتستعيد المليشيا بذلك خطاب «الجنجويد» العنصري، الذي كانت تؤمن به قياداتها، التي فشلت سنواتٌ من الاحتواء والتبني في أنسنتها. ليس «الكيزان» فقط، قبائل الوسط والشمال جميعها احتكرت السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال. هذا الخطاب، الذي وسّع دائرة الاستهداف، كان يُفسِّر التسامحَ مع حواضن «الجنجويد» وأبنائهم، الذين كانوا يُستثنون من القتل والتعذيب، بمن فيهم أولئك المعروفون بقربهم من النظام السابق أو بانتمائهم إلى الجيش. أراد هذا الخطاب العنصري أن يشيع بلبلةً، وأن يُخبر أبناء قبائل الجنجويد (العاملين في القوّات المسلّحة وفي مرافق الدولة الحسّاسة) أنّ مصلحتهم مع ابنهم حميدتي، وأنّ وجودهم في معسكر «الدولة القديمة» يجعل منهم كلاب صيدٍ وخونةً ضدّ مصالح أهلهم. صحيحٌ أنّ بعضهم اقتنعوا بهذا الخطاب فانحازوا إلى المليشيا التي امتلكت كثيراً من المال والإغراءات، إلّا أنّ الهدف الأساسي لهذا الخطاب، وهو إيجاد اصطفاف قَبَلي وانشقاق في صفوف الجيش المتكوّن من جميع أنحاء السودان، لم يتحقّق. الخطابات المُتعدّدة، والتفسيرات المُختلفة للحرب، كانت مفيدةً في البداية، فكان معسكر المليشيا يجمع المرتبطين بحميدتي، كما كان يجمع الناقمين على قيادة الجيش الحالية، خاصّة الذين انتُزِع منهم الحكم في أكتوبر/تشرين الأول 2021، كما جمع مع هذا العنصريّين من أبناء القبائل، الذين رأوا في هذا التمرّد فرصةً للانتقام من مكوّنات قَبَلية كانوا يرون أنّها تتعلّق بشراء ذمم كبار القضاة، بل وصل الأمر إلى حدّ تورّط جهات قضائية في ملفّات فساد من خلال ردّ دعاوى فساد كبيرة وغيرها. لا يمكن بأيّ حال أن تتوقّف عجلة الفساد في العراق، فما يُكشَف عنه لا يُمثّل سوى النزر اليسير من ملفّات أخرى كبيرة وكبيرة جدّاً مسكوت عنها، ملفّات تُحيل «سرقة القرن» إلى ما يمكن اعتبارها «خُردةً» لا تمثّل شيئاً، هذه العجلة التي يراها أقطاب النظام السياسي مفيدةً لهم، مالياً وسياسياً، لا بدَّ لها أن تسحق النظام السياسي في العراق، وتطيح العمليةَ السياسيةَ التي تسعى أميركا (ومعها إيران) إلى الحفاظ عليها، فهي بفسادها تعتبر مصدراً مالياً مهمّاً لكليهما، وكلٌّ بطريقته الخاصّة. غيوم تتجمّع في سماء العراق، تُنذِر بثورةٍ تطيح سقف المعبد على رؤوس سَدَنته، لا يمكن أن يبقى هذا النظام يمارس فساده كلّه، وطائفيته كلّها، وتهميشه، من دون حساب. نعم، ربّما تكون تجربة ثورة تشرين (2019) ما زالت ماثلةً أمام أعين الشباب العراقي، بقسوة القمع الدموي الذي تعاملت فيه السلطات، إلّا أنّ جذوتها في النفوس ما زالت مُتّقِدة، تُغذّيها هذه الصفقات الفاسدة كلّها، التي يديرها سَدَنة المعبد، حينها قد لا تنفع النظام السياسي القائم اليوم محاولات إيران الدفاع عنه، أو محاولات أميركا في إصلاحه.

(إعلامي عراقي في الدوحة)

السودان: تفكّك المليشيا مسألة وقت

مدى الفاتح

بعد أيّام من اندلاع حرب السودان، في إبريل/ نيسان من العام الماضي (2023)، توسّعت قوات الدعم السريع في أعمال السلب والنهب واحتلال البيوت. حتّى ذلك الوقت، كان خطاب المتمرّدين متماسكاً، فكان مبنياً على الرغبة في تغيير الوضع القائم واستعادة المسار الديمقراطي وملاحقة أفراد النظام السابق. كان ذلك الخطاب يُبرّر الاعتداء على مناطق، مثل كافوري وحيّ المطار وأحياءَ أخرى تقع في مساحات استراتيجية في قلب الخرطوم، وفق الدعاية التي كان يُطلِقها متحمّسون للتمرّد، المقصود بالانتهاكات، وباقتحام البيوت، كان «الكيزان»؛ الكلمة التي تعني المنتمين إلى الحركة الإسلامية، أو إلى حزب الرئيس عمر البشير، المحلول، ما كان يوحي بأنّ بقيّة السكّان سيكونون في أمان. إلّا أنّ الانتهاكات ما لبثت أن توسّعت فتخطّت حدود المناطق الراقية، التي استباحها المتمرّدون، على اعتبار أنّ جميع سكّانها «فلول» أو مستفيدون من النظام السابق. هنا عجزت دعاية التمرّد في أن تبرّر أو أن تفسّر سبب اعتدائها على أشخاص لا علاقة لهم بالسياسة، ناهيك عن نظام سابق أو لاحق. أحسّ الذين ظنّوا في البداية أنّ حرب «الدعم السريع» ستكون موجّهة إلى أعدائه وإلى من انخرطوا في مواجهة معه من الجيش السوداني، بأنّ لا أحدَ أصبح في منأىً عن القتل أو النهب أو الاغتصاب. شملت الصدمة أيضاً أولئك الذين اعتبروا أنّهم في تحالف مع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، باعتبار أنّ عدوّهم (الجيش أو النظام السابق) واحد.

في مسقط رأسي، بلدة حلفاية الملوك، التي تقع في قلب مدينة الخرطوم بحري، وقعت انتهاكات كثيرة، وقتل أبرياء كثيرون جرّاء إطلاق قذائف عشوائية. أطلقت قوات الدعم السريع، التي استعادت ثقافةَ المليشيا، قذائفها عشوائياً، ولم تكن تأبه بأعداد الضحايا. كنت أقول إنّ منطقةَ الحلفاية مستهدفةٌ، ليس لوقوعها في ملتقى طرق، وبالقرب من الجسر الرابط بين الخرطوم بحري وأم درمان، بل لأنّها أيضاً من أعرقِ مناطق الخرطوم. كانت البلدة مستهدفةً، مثلها مثل المتاحف ودار الوثائق والمكتبات الإذاعية وغيرها من الدوائر الأرشيفية، التي استُهدِفت، ليس لموقعها الاستراتيجي، بل لأنّ تخريبها كان أحد أهداف المتمرّدين.

مثلما كان الحديث عن جلب الديمقراطية بواسطة مليشيا دقلو (حميدتي) مثيراً للسخرية، لم يصمد منطق الحرب على الفلول، ففي جانب دقلو، الذي يعتبر التمثيل الأوضح للنظام السابق، اجتمعت ضمن القيادات الإعلامية والسياسية والعسكرية للمليشيا أسماءٌ كانت معروفةً بقربها من الرئيس المعزول عمر البشير، من أبرزها حسبو عبد الرحمن، الذي هو «كوز» من ناحية أنّه كان نائباً للأمين العام لما يعرف بـ«الحركة الإسلامية»، ونائباً للبشير. ولّد هذا التناقض خطاباً جديداً مفاده بأنّ الحرب قَبَليّة، لتستعيد المليشيا بذلك خطاب «الجنجويد» العنصري، الذي كانت تؤمن به قياداتها، التي فشلت سنواتٌ من الاحتواء والتبني في أنسنتها. ليس «الكيزان» فقط، قبائل الوسط والشمال جميعها احتكرت السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال. هذا الخطاب، الذي وسّع دائرة الاستهداف، كان يُفسِّر التسامحَ مع حواضن «الجنجويد» وأبنائهم، الذين كانوا يُستثنون من القتل والتعذيب، بمن فيهم أولئك المعروفون بقربهم من النظام السابق أو بانتمائهم إلى الجيش. أراد هذا الخطاب العنصري أن يشيع بلبلةً، وأن يُخبر أبناء قبائل الجنجويد (العاملين في القوّات المسلّحة وفي مرافق الدولة الحسّاسة) أنّ مصلحتهم مع ابنهم حميدتي، وأنّ وجودهم في معسكر «الدولة القديمة» يجعل منهم كلاب صيدٍ وخونةً ضدّ مصالح أهلهم. صحيحٌ أنّ بعضهم اقتنعوا بهذا الخطاب فانحازوا إلى المليشيا التي امتلكت كثيراً من المال والإغراءات، إلّا أنّ الهدف الأساسي لهذا الخطاب، وهو إيجاد اصطفاف قَبَلي وانشقاق في صفوف الجيش المتكوّن من جميع أنحاء السودان، لم يتحقّق. الخطابات المُتعدّدة، والتفسيرات المُختلفة للحرب، كانت مفيدةً في البداية، فكان معسكر المليشيا يجمع المرتبطين بحميدتي، كما كان يجمع الناقمين على قيادة الجيش الحالية، خاصّة الذين انتُزِع منهم الحكم في أكتوبر/تشرين الأول 2021، كما جمع مع هذا العنصريّين من أبناء القبائل، الذين رأوا في هذا التمرّد فرصةً للانتقام من مكوّنات قَبَلية كانوا يرون أنّها منافسة. خطاب المليشيا الموازي الآخر، الذي ساهم فيه للأسف مثقّفون وكُتّابٌ، كان مبنياً على الحقد الطبقي المحض، وعلى أنّه حان لمن كان يعيش على هامش المجتمع أن يمدّ يديه ويغرف ممّا يراه أمامه كلّه، من مال وبيوت وسيارات، وحتّى نساء. لم يمدّ هذا الخطاب المليشيا بكثير من المُستعدِّين المحلّيين لـ«الغَزْف» المجّاني فقط، بل سهّل عملية جلب المرتزقة، الذين وصلوا بعشرات الآلاف، من مختلف دول الجوار. شكّلت هذه الحرب، مع وعود السرقة الآمنة والإفلات من العقاب، فرصةً للغنى السريع لكثيرين من المجرمين الدوليين، الذين قدموا بحثاً عن الغنائم. كان التحرّر من الانضباط مفيداً في ظلّ حرب الشوارع الخاطفة، التي بادرت إليها المليشيا، وسمحت لقادة المناطق والارتكازات بالتصرّف من دون الرجوع إلى أحد، لكنّ إحدى المشكلات أنّ هذه الفوضى لن تلبث أن تنتقل إلى الداخل، فتتشكّل مراكزُ قوى، وينفرد كلُّ قائد بمجموعته أميرَ حرب. ومع توقّف المرتّبات الرسمية، للغالب الأعم من المقاتلين، يفرض كلّ أمير حرب سيطرته على البقعة التي يوجد فيها، فيفرض الإتاوات، ويتحكّم في الأنشطة التجارية والمعابر، وهو الأمر، الذي يتطوّر أحياناً قتالاً بين الأمراء حول المغانم والنفوذ، وهو قتال يتّخذ في أغلب الأحيان طبيعةً عرقية.

(كاتب سوداني في لندن)

«سيرك» وانتخابات في الأردن

عطاف الروضان

في أحياء العاصمة الأردنية عمّان المزدحمة ينعكس المشهد الانتخابي الأردني بسوريالية، ومن ذلك أنه فيما تتزاحم يافطات وصور للمرشّحين للانتخابات، في وسط «أحد الدواوير»، تتوسّطها صورةٌ كبيرةٌ لإعلان لـ«سيرك» عالمي يبدأ جولته في العاصمة عشية يوم الانتخابات تقريباً (10 سبتمبر/ أيلول الحالي). مئات الصور للمرشّحين والمرشّحات تغصّ بها شوارع المملكة شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، ما يشبه «السيرك» فعلاً، فوضى في نشر المواد الدعائية، وتناقضٌ، وسقوف عالية لوعود (وبيانات) المتنافسين على مقاعد البرلمان المقبل، والظنّ أنّهم يعرفون سلفاً أنّنا جميعاً نعلم أنّ أغلبها لن يتحقّق بعد فضّ هذا «السيرك»، أو «العرس الانتخابي» كما اعتاد الأردنيون تسميته، إمّا قناعة من بعضهم، أو تندّراً من كثيرين. ببساطة، تظهر لأيّ مراقب حدّة المنافسة في المناطق والدوائر الانتخابية تبعاً للازدحام في المقارّ، وزخم الصور واللافتات في الشوارع والحارات التي لم تسْلَم لا من تدخّلات «الفوتوشوب» افتراضياً، ولا من عبث الأيدي واقعياً، بعد تذمّر كثيرين من الفوضى البصرية التي سبّبتها تلك الصور، حتّى إنّ بعضها كاد أنْ يسبّب حوادث سير كارثية، نتيجة وضعها في أماكن تحجب الرؤية في نقاط عمياء بسبب عوامل داخلية؛ من سياسات اقتصادية لم تكن مناسبة أو كافية أو غير مطلوبة من حكومات متعاقبة، ولأسباب سياسية؛ لها علاقة بما يحدث في الإقليم، وأبرزها الحرب الدموية على غزّة، التي فرضت نفسها على كلّ بيت أردني، وسارع مُرشّحون إلى تسلّقها كـ«البهلوانات» لجذب أصواتٍ ليست قليلة في حال عزفوا على أوتارها.

> متى يقتنع المجتمع الأردني فعلاً بأنّ لمشاركة المرأة، ومعها الشباب، تأثيراً إيجابياً حقيقياً في المشهد السياسي؟

يهون هذا كلّه أمام المشهد الحزبي، إذ تشارك في الانتخابات للمرّة الأولى قوائم حزبية، والجميع ينافس بشتّى الأدوات الاقتصادية والسياسة حزباً واحداً بات مُحترفاً في اللعبة السياسية والانتخابية سنواتٍ، وهو ذاته يبيح لنفسه الأدوات نفسها في اللعبة السياسية الموسمية في الأردن، التي تكاد تُعرَف أسماءُ من ينجح فيها سلفاً، ففي الأردن «حارتنا ضيّقة وبنعرف بعض»، والفرص والاحتمالات تحكمها محاصصةٌ وتبادلُ أدوار قد يستبدل فيها الخِلُّ خليلَه في لحظة، أو أمر دُبِّرَ بليل. انهيار التحالفات، وتبديل المواقف، كان جليّاً في الأشهر التي سبقت الانتخابات، وعكَسَ ذلك بوضوح أنّ السياسة في الأردن لا تُمارَس ضمن منهجٍ وتاريخ ومواقفَ راسخةٍ (إلا مَنْ رحم ربّي)، بل تحكّمها مصالحُ وأهواء وتسريباتٌ، وما أكثرها من تسريبات كثير منها بلا أب ولا أمّ، وإنّما وليدة إشاعة انتخابية أو مزاجُ أحدهم أو رغبة آخر في إقصاء مُرشّحٍ أو مُرشّحة.

وعند الحديث عن المُرشّحات، ربما كنَّ الأكثر تأثّراً بهذه التسريبات والأهواء والمصالح المُتحكّمة بالمشهد الانتخابي في الأردن، وبالطبع بالمقدرة المالية والاقتصادية للمُرشّحين، وتعاني النساء أكثر، لأنّهن الأقلّ حظّاً في التمكّن المالي، الذي يبدو العصبَ الأساس في الانتخابات في الأردن، وفي هذه الانتخابات بشكل أوضح. رغم أنّ هذه الانتخابات شهدت مشاركةً أوسعَ من عنصرَي الشباب والمرأة، بسبب توصيات لجنة التحديث السياسي المَلَكية، وإقرارها قانونَي الأحزاب والانتخابات المعمول بهما حالياً، وهو ما سينعكس رقمياً بالفعل في عدد النساء (والشباب) في مجلس النواب المقبل، ولكن هذا لا يحسم (في الأقلّ في السنوات القليلة المقبلة) تساؤلاً مشروعاً مفاده: متى يقتنع المجتمع الأردني فعلاً بأنّ لمشاركة المرأة، ومعها الشباب، تأثيراً إيجابياً حقيقياً في المشهد السياسي، وفي فرص التنمية عامّةً. نساءٌ عديداتٌ في هذه الانتخابات هنَّ مُرشّحات شكليات، لأنّ القانون ينصّ على أن تكون رقمَ ثلاثة في القائمة المحلّية سيّدةً، كما أنّ هناك أحزاب لجأت لاستقطاب نساء في قوائمها، أو هيئتها العامة من الأساس، في محاولة لتجميل صورتها إرضاءً لجهات ولمنظّماتٍ ولمؤسّساتٍ تعمل بشكل حثيث لزيادة مشاركة المرأة السياسية، وهذا محمود، ولكن يجب أن يقترن بالقناعة الحقيقية بشراكة المرأة، وبحقّها في العدالة والمساواة، فعلاً وقولاً. إذ كيف نُفسّر تحويلَ قضايا عنفٍ إنتخابيٍّ تجاه مُرشّحات، من أصل ستّ حالاتٍ رصدتها الهيئة المستقلّة للانتخاب تجاه مُرشّحات، تنوّعت ما بين انتهاك وأشكال من التنمّر الإلكتروني. ولا يتضمّن قانون الانتخاب إشارةً واضحةً إلى هذا العنف، باستثناء المادة 22 منه، وفيها «عدم جواز تضمين الخطابات والبيانات والإعلانات ووسائل الدعاية الانتخابية الإساءة لأيّ مُترشّح أو لأيّ قائمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة». ذلك كلّه لا يُغطّي حقيقةً أكيدةً، أنّ صاحب القرار السياسي في الأردن كان شجاعاً جدّاً في إقرار هذه الانتخابات، هذا الخريف، الحافل بهذه التوتّرات المحلّية والإقليمية كلّها. ورغم الصورة النمطية لمشاركة الشباب والمرأة، التي لا يزال معها كثيرون غير مقتنعين بها، والأكثر فقدوا الثقةَ بمؤسّسات كُبرى في الدولة، في مقدّمتها مجلس الأمّة، وتحديداً ذراعه النيابية، بفعل ممارسات نيابية سابقة غير شعبية، بل ضعيفة في أحيان كثيرة، إلّا أنّ ذلك يوجب استعادةَ الثقة بالعملية الديمقراطية في الأردن ومؤسّساتها (مهما كانت الجهة المسؤولة عن ذلك)، إضافة إلى مشاركةٍ حقيقيةٍ في هذا الاستحقاق الدستوري، وهي فرصة لا يجوز أن يهدرها الأردنيون على اختلاف مشاربهم.

(إعلامية أردنية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads